

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

يحلل هذا التقرير حماية حقوق الملكية في الاقتصاد في محاولة لتشجيع الاستثمار و المشاريع التجارية في البلاد. و يعد هذا التقرير تقريراً ناجحاً في تحديد نقاط الضعف و مقارنة سياسات الإصلاح على عينة كبيرة من الاقتصاد. و بناء عليه ، من الممكن أن تتكيف السياسات من قبل الاقتصاديات الناجحة الأخرى.

المؤشرات التسعة الموجودة في تقرير ممارسة الأعمال تقدم مقياساً لتشريعات الأعمال التجارية و حماية حقوق الملكية في اقتصاد معين ، و أيضاً أثرها على الشركات المحلية المتوسطة و صغيرة الحجم:

* توثق هذه المؤشرات " درجة التنظيم " في الاقتصاد ، مثل عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية ما، أو بدء و إغلاق عمل ما.

* و تقدم هذه المؤشرات أيضاً مقياساً لمدى الحماية القانونية للملكية.

* و تظهر أيضاً النتائج التشريعية للاقتصاد مثل الوقت و التكلفة اللازمين لتنفيذ العقد.

* و في مؤشر تشريع العمالة ، يتم قياس عدة مظاهر للتوظيف و كيفية تعامل الشركات مع الموظفين.

* و أخيراً ، هناك مجموعة من المؤشرات في التقرير مخصصة لقياس العبء الضريبي على الشركات.

في عام 2010، نفذ 117 اقتصاد 216 إصلاح يسهل عملية بداية و تشغيل الأعمال التجارية ، تعزيز الشفافية و حقوق الملكية ، و تحسين فعالية تسوية النزاعات التجارية و فعالية الإجراءات المتعلقة بالإفلاس.

ملاحظات حول المنهجية المعتمدة لممارسة أنشطة الأعمال في عام 2011

أولت مؤسسة التمويل الدولية في تقريرها المتعلق بممارسة أنشطة الأعمال تركيزاً كبيراً على تحقيق طريقة واضحة لتعطي معلومات واقعية من خلال التفاعل مع مشاركين محليين للبحث عن سوء تفسير المعلومات و من خلال فحص إجابات المشاركين بانتظام للتأكد من دقتها. و إن المنهجية غير مكلفة و من السهل إعادة تطبيقها لتجعل من الممكن جمع البيانات عينة تمثيلية كبيرة من الاقتصاد.

و تستخدم الافتراضات المعيارية في جمع البيانات في جميع الاقتصاديات لتجعل المقارنة صالحة. و هذا يجعل من الممكن للبيانات المقدمة أن تحدد مصادر العقبات التنظيمية و الإشارة إلى المجالات التي تتطلب الإصلاح.

ممارسة أنشطة الأعمال في عام 2011 لا تشمل مؤشر توظيف العمال في الترتيب الكلي لهذه السنة. و نتيجة لعدة تغييرات في المنهجيات و الحالات المعيارية المستخدمة في هذا المؤشر فإن التقرير يناقش مؤشر توظيف العمال على حده.

و يتطلع أيضاً تقرير هذا العام إلى الحصول على الكهرباء في مختلف الاقتصاديات ، لم يكن هذا المؤشر مدرج في الترتيب الكلي للاقتصاديات.

أداء الأردن في ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2011

قد تحسنت الأردن من عام 2009 إلى عام 2010 بنسبة 4 مراكز ، حيث أنها قد تقدمت من 104 عام 2009 إلى 100 عام 2010. و لكنها قد تراجع من عام 2010 إلى عام 2011 بنسبة 4 مراكز ، حيث أنها بعد أن كانت 107 في عام 2010 (بعد التعديل على البيانات) أصبحت 111 في عام 2011. و قد وضع هذا الترتيب الأردن في المرتبة التاسعة ما بين 18 دولة من الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (المشاركين في الاستطلاع).

جميع المؤشرات انخفضت أو بقيت على حالها باستثناء بدء نشاط تجاري و التعامل مع تراخيص البناء (جدول 1). و قد كانت المجالات الرئيسية للتدهور:

(1) الحصول على الائتمان.

(2) دفع الضرائب.

(3) التجارة عبر الحدود.

و بينما كانت الأردن تبذل جهدا واضحا على مدار العام الماضي للإصلاح في جعل بممارسة الأنشطة التجارية أمرا أسهل، فان انخفاض الترتيب الكلي يعزى إلى التحسن النسبي السريع في الإجراءات للاقتصاديات الأخرى و التي تعزز ممارساتها التجارية.

يعرض الجدول الأول تحليلا لاتجاهات ونتائج تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للأعوام التالية (2009، 2010، و 2011). و في عام 2009، تمت دراسة 181 اقتصاد و احتل الأردن مركز 181/104 من ناحية سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. بينما احتلت الأردن مركز 183/107 في عام 2010. أما في عام 2011 احتلت مركز 183/111.

* لقد تم إعادة حساب ترتيب نشاط الأعمال ليعكس التغييرات في المنهجية في تقرير عام 2011، و أيضا أعيد حساب الترتيب الكلي ليتم استبعاد مؤشر توظيف العمال.

يوضح جدول (1) أداء الأردن في المؤشرات التسعة المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال والاتجاهات المناظرة في الأداء خلال السنوات الثلاث الماضية.

فرق الأداء 10/11	2011	2010	فرق الأداء 09/10	2010 ¹	2009	
4-	111/183	107/183	4+	100/183	104/181	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
2+	127	129	6-	125	119	بدء النشاط التجاري
	8	8		8	9	عدد الإجراءات
	13	13		13	14	الوقت (بالأيام)
	44.6	49.5		49.5	60.4	التكلفة(%من متوسط الدخل القومي للفرد)
	17.9	19.9		19.9	24.2	الحد الأدنى لرأس المال(%من متوسط الدخل القومي للفرد)
3+	92	95	24+	92	116	استخراج تراخيص البناء
	19	19		19	22	عدد الإجراءات
	87	87		87	107	الوقت (بالأيام)
	634.1	697.1		697.1	849	التكلفة(%من متوسط الدخل القومي للفرد)
0	106	106	1-	106	105	تسجيل الملكية
	7	7		7	7	عدد الإجراءات
	21	21		21	21	الوقت (بالأيام)
	7.5	7.5		7.5	10	التكلفة (%من متوسط الدخل القومي للفرد)
3-	128	125	2-	127	125	الحصول على الائتمان
	4	4		4	4	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
	2	2		2	2	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
	1.5	1.0		1.0	1.0	تغطية السجلات العامة (%من عدد السكان الراشدين)
	0.0	0.0		0.0	0.0	تغطية المراكز الخاصة (%من عدد السكان الراشدين)
1-	120	119	5-	119	114	حماية المستثمرين
	5	5		5	5	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
	4	4		4	4	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة(10-0)
	4	4		4	4	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي (10-0)
	4.3	4.3		4.3	4.3	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
3-	29	26	4-	26	22	دفع الضرائب
	26	26		26	26	المدفوعات (عدد المرات سنويا)
	101	101		101	101	الوقت (بالساعات سنويا)
	31.2	31.1		31.1	'	إجمالي سعر الضريبة (%من الأرباح)
3-	77	74	6+	71	77	التجارة عبر الحدود

لقد تم إعادة حساب ترتيب ممارسة أنشطة الأعمال لتعكس التغييرات في المنهجية. وهذا العمود يمثل البيانات الأصلية التي نشرت عام 2010، والتي لم تعد صالحة بعد الآن، ولكن تم تقديمها فقط لغايات المقارنة لترتيب 2009.

7	7	7	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير
14	17	17	19	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)
825	730	730	730	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
7	7	7	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد
18	19	19	22	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)
1,335	1,290	1,290	1,290	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
129	128	124	129	إنفاذ العقود
38	38	38	39	عدد الإجراءات
689	689	689	689	الوقت بالأيام
31.2	31.2	31.2	31.2	التكلفة (% من قيمة المطالبة)
98	97	96	96	تصفية النشاط التجاري
4.3	4.3	4.3	4.3	المدة الزمنية (بالسنوات)
9	9	9	9	التكلفة (% من قيمة موجودات التغطية)
26.9	27.3	27.3	27.3	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)

أداء الأردن في مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال

بدء النشاط التجاري

يقيس هذا المؤشر و يقارن التشريعات المتعلقة بدورة حياة الشركات المحلية الصغيرة و المتوسطة الحجم. و يصف حالة البيروقراطية و العوائق القانونية التي من الممكن أن يمر بها مستثمر ما أو رجل أعمال عند تسجيل شركة جديدة. و قد أخذ بالاعتبار عوامل مثل عدد الإجراءات ، الوقت و التكاليف المطلوبة في بدء شركة تجارية أو صناعية مع حوالي 50 موظف ، و البدء برأس مال يقارب 10 أضعاف اقتصاد دخل الفرد القومي الإجمالي.

واعتبر هذا المؤشر من إحدى المؤشرين اللذين تحسن بهما أداء الأردن : ففي عام 2010 احتل الأردن مرتبة 129 مقابل 127 في عام 2011. وفي الوقت الذي بقي فيه عدد الإجراءات و الوقت على حاله (لم يتغير)، انخفض كلا من الحد الأدنى المطلوب من رأس المال و تكاليف البدء في النشاط التجاري كنسبة مئوية من دخل الفرد ، وبالتالي أصبح من السهل البدء في عملية نشاط تجاري. و قد تم تعديل قانون الشركات الأردني؛ حيث لم يعد هناك حاجة لإيداع 50% من رأس مال الشركة في بنك تجاري لتسجيل شركة ذات مسؤولية محدودة. خفض الأردن الحد الأدنى المطلوب من رأس المال من 30000 دينار أردني إلى 1000 دينار، و بالتالي ازداد عدد الشركات المسجلة حديثاً بنسبة 18%.

تحسن أداء مصر في هذا المؤشر بنسبة 5 مراتب ، فقد احتلت مصر مرتبة 18 في عام 2011 بعد أن كانت في مرتبة 23 في عام 2010. و هذا تماماً بسبب تقليل مصر لتكاليف البدء في نشاط تجاري ؛ حيث بلغت تكاليف البدء في نشاط تجاري 16.1% في عام 2010 و تم خفضها لتصبح 6.3% في عام 2011. و قد تبع هذا التقليل اتجاه ثابت من التحسن في أداء مصر خلال السنة الماضية. وفي عام 2006، 19% من الشركات المسجلة كانت شركات ذات مسؤولية محدودة ، ولكن ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 30% في عام 2008. و مع الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة، من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه، و الحد الأدنى المرتفع من رأس المال المطلوب لا يساهم في تشجيع الشركات على التسجيل. تحسنت لبنان بنسبة 5 مراتب ؛ حيث أصبحت في مرتبة 103 في عام 2011 بعد أن احتلت مرتبة 108 في 2010 و ذلك لنفس الأسباب التي أدت إلى تحسن أداء مصر.

وتعد الأردن مع بيرو ، إيطاليا ، و أندريجان واحدة من بين 72 اقتصاد (من أصل 183 اقتصاد قد شملهم الاستطلاع) لديهم نافذة واحدة لبدء نشاط تجاري، و هذا يعتبر طريقة جيدة لتسهيل عملية بدء نشاط تجاري.

يعرض هذا الجدول ملخصاً للبيانات التي تقيم مدى تعقيد الإجراءات، الوقت، و التكلفة المطلوبة و المتعلقة في بدء نشاط تجاري ضمن الدول السبعة التي نقارن بها: (مصر، لبنان، سنغافورة، سوريا، تونس، تركيا، و الإمارات العربية المتحدة).

بدء النشاط التجاري	سهولة ممارسة		
--------------------	--------------	--	--

الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	الوقت (بالأيام)	عدد الإجراءات	المرتبة			
0	16.1	7	6	23	99	DB2010	مصر
0	6.3	7	6	18	94	DB2011	مصر
51	78.2	9	5	108	109	DB2010	لبنان
39.8	75	9	5	103	113	DB2011	لبنان
0	0.7	3	3	4	1	DB2010	سنغافورة
0	0.7	3	3	4	1	DB2011	سنغافورة
1,012.5	27.8	15	7	133	144	DB2010	سورية
355.1	38.1	13	7	134	144	DB2011	سورية
0	5.7	11	10	45	58	DB2010	تونس
0	5	11	10	48	55	DB2011	تونس
9.5	14.2	6	6	56	60	DB2010	تركيا
9.9	17.2	6	6	63	65	DB2011	تركيا
0	6.2	15	8	43	37	DB2010	الإمارات
0	6.4	15	8	46	40	DB2011	الإمارات
19.9	49.5	13	8	129	107	DB2010	الأردن
17.9	44.6	13	8	127	111	DB2011	الأردن

استخراج تراخيص البناء

يقيس هذا المؤشر أيضا عدد الإجراءات، الوقت و التكاليف المطلوبة لإنشاء مستودع (و يستخدم هذا كمعيار ثابت لأغراض المقارنة). وإنه يأخذ بعين الاعتبار الشهادات اللازمة، التراخيص، الإخطارات المطلوبة، عمليات التفتيش و توصيل خدمات المرافق المرتبطة ببناء مستودع.

و يعد هذا المجال مجالا آخر شهد فيه الأردن إصلاح و تحسن ثابت. ففي عام 2010 احتلت الأردن مرتبة 95 من أصل 183 ، بينما احتلت في عام 2011 مرتبة 92 من أصل 183 ؛ وبذلك تحسنت بمقدار 3 مراتب. وهنا أيضا لا يزال الوقت و عدد الإجراءات بلا تغيير، و لكن التكاليف المرتبطة بالبناء و استخراج التراخيص (كنسبة مئوية من دخل الفرد الاقتصادي) بلغت 634.1% في عام 2011 بعد أن كانت 697.1% في 2010.

وفي هذا المجال، قد أثبتت مصر أيضا تحسنا في أدائها. ففي عام 2010، احتلت مصر مرتبة 155 و تحسنت بمقدار مرتبة واحدة في عام 2011 لتصبح 154. وقد خفضت مصر تكاليفها من 351.6% إلى 284.7% (كنسبة مئوية من دخل الفرد الاقتصادي).

يعرض هذا الجدول موجزا للبيانات التي تقيس عدد الإجراءات، الوقت، و التكلفة للحصول على تراخيص البناء ضمن الدول السبعة التي نقارن بها: (مصر، لبنان، سنغافورة، سوريا، تونس، تركيا، و الإمارات العربية المتحدة).

الدولة	السنة	سهولة ممارسة نشاط الأعمال	استخراج تراخيص البناء		
			المرتبة	عدد الإجراءات	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
مصر	DB2010	99	155	25	331.6
مصر	DB2011	94	154	25	293.7
لبنان	DB2010	109	140	21	351.6
لبنان	DB2011	113	142	21	284.7

19.9	25	11	2	1	DB2010	سنغافورة
19.7	25	11	2	1	DB2011	سنغافورة
540.3	128	26	130	144	DB2010	سورية
568.4	128	26	134	144	DB2011	سورية
998.3	84	20	105	58	DB2010	تونس
858.7	97	20	106	55	DB2011	تونس
218.8	188	25	133	60	DB2010	تركيا
231.4	188	25	137	65	DB2011	تركيا
30.7	64	17	24	37	DB2010	الإمارات
35.8	64	17	26	40	DB2011	الإمارات
697.1	87	19	95	107	DB2010	الأردن
634.1	87	19	92	111	DB2011	الأردن

تسجيل الملكية

تهتم هذه المؤشرات بالإجراءات، الوقت، والتكاليف المتعلقة بتسجيل الملكية. فمن المفترض وجود حالة موحدة للمقاول الذي يريد شراء أرض و مبنى كانوا قد سجلوا سابقا و خالين من أي نزاع على التسمية.

في هذا المؤشر، لم يشهد الأردن أي تغيير في الأداء أو القوانين. و جميع المقاييس الثلاثة المعنية : عدد الإجراءات، الوقت، و التكلفة (كنسبة مئوية من دخل الفرد) بقيت على حالها. حيث كان الترتيب الكلي لتسجيل الملكية 106 في عام 2010 و بقي على نفس المرتبة في 2011.

يعرض هذا الجدول موجزا للبيانات التي تقيم مدى التعقيد، الوقت، التكلفة المطلوبة لتسجيل الملكية في الدول السبعة التي نقارن بها: (مصر، لبنان، سنغافورة، سوريا، تونس، تركيا، و الإمارات العربية المتحدة).

تسجيل الملكية				سهولة ممارسة نشاط الأعمال	السنة	الدولة
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	الوقت (بالأيام)	عدد الإجراءات	المرتبة			
0.9	72	7	89	99	DB2010	مصر
0.8	72	7	93	94	DB2011	مصر
5.8	25	8	110	109	DB2010	لبنان
5.8	25	8	111	113	DB2011	لبنان
2.8	5	3	16	1	DB2010	سنغافورة
2.8	5	3	15	1	DB2011	سنغافورة
28	19	4	80	144	DB2010	سورية
27.9	19	4	80	144	DB2011	سورية
6.1	39	4	58	58	DB2010	تونس
6.1	39	4	64	55	DB2011	تونس
3	6	6	35	60	DB2010	تركيا
3	6	6	38	65	DB2011	تركيا
2	2	1	6	37	DB2010	الإمارات
2	2	1	4	40	DB2011	الإمارات
7.5	21	7	106	107	DB2010	الأردن
7.5	21	7	106	111	DB2011	الأردن

الحصول على الائتمان

ينظر هذا المؤشر في الموضوعين التاليين:

* فعالية قوانين الضمانات و الإفلاس في تسهيل الإقراض.

* سجلات المعلومات الائتمانية.

خففت الأردن الحد الأدنى للقروض التي سيتم تبليغها إلى سجل الائتمان العام و إنشاء إطار عمل تنظيمي لتأسيس مكتب للائتمان الخاص و ذلك لتحسين نظام المعلومات الائتمانية. ومع ذلك، انخفض أداء الأردن بمقدار 3 مراتب؛ فيعد أن كانت الأردن تحتل مرتبة 125 في عام 2010 أصبحت تحتل مرتبة 128 في عام 2011. وظلت المقاييس على قوة الحقوق القانونية، عمق مؤشر المعلومات الائتمانية، و تغطية المكاتب الخاصة على حالها (دون تغيير). و من ناحية أخرى، أظهرت نسبة تغطية السجل العام تحسنا بنسبة 0.5%. وفي ضوء الإصلاحات المذكورة آنفا، من المتوقع حدوث تحسن أكثر جذرية لينعكس على التقارير المقبلة.

وقامت سوريا بتحسين ترتيبها لتصبح في مرتبة 168 في عام 2011 بعد أن كانت 181 في عام 2010 و ذلك من خلال تحسينها للمعيارين التاليين:

(1) عمق مؤشر المعلومات الائتمانية: 2/10 في عام 2011 مقارنة إلى 0/10 في 2010

(2) تغطية السجل العام (% من البالغين) 2.2% في عام 2011 مقارنة إلى 0% في 2010

قامت سوريا بتحسين إمكانية الوصول على الائتمان من خلال إزالة الحد الأدنى للحصول على قروض في قاعدة البيانات و هذا ما أدى إلى التغطية المتزايدة للشركات و الأشخاص لتصبح 2.2%. عمق المعلومات الائتمانية و تغطية السجل العام يعان نقاظ ضعف و بالتالي على الأردن أن تعمل لتحسينهما.

يعرض هذا الجدول ملخصا لبيانات الحصول على الائتمان في الدول السبعة التي نقارن بها: (مصر، لبنان، سنغافورة، سوريا، تونس، تركيا، و الإمارات العربية المتحدة).

الحصول على الائتمان					المرتبة	سهولة ممارسة نشاط الأعمال	السنة	الدولة
تغطية المراكز الخاصة (% من عدد السكان الراشدين)	تغطية السجلات العامة (% من عدد السكان الراشدين)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	المرتبة				
8.2	2.5	6	3	69	99	DB2010	مصر	
10.3	2.9	6	3	72	94	DB2011	مصر	
0	8.3	5	3	87	109	DB2010	لبنان	
0	8.7	5	3	89	113	DB2011	لبنان	
40.3	0	4	10	6	1	DB2010	سنغافورة	
60.8	0	4	10	6	1	DB2011	سنغافورة	
0	0	0	1	181	144	DB2010	سورية	
0	2.2	2	1	168	144	DB2011	سورية	
0	19.9	5	3	87	58	DB2010	تونس	
0	22.9	5	3	89	55	DB2011	تونس	
42.9	15.9	5	4	69	60	DB2010	تركيا	
42.2	18.3	5	4	72	65	DB2011	تركيا	
12.6	7.3	5	4	69	37	DB2010	الإمارات	
17.7	8.4	5	4	72	40	DB2011	الإمارات	
0	1	2	4	125	107	DB2010	الأردن	
0	1.5	2	4	128	111	DB2011	الأردن	

حماية المستثمرين

يقوم هذا المؤشر بقياس قوة حماية حملة الأسهم الأقلية ضد سوء استخدام أصول الشركة من قبل الإدارة من أجل تحقيق مكاسب شخصية.

مع أن مقاييس المؤشرات الفرعية لم تتعرض لأي تغيير، انخفض الترتيب الكلي بمقدار مرتبة واحدة؛ حيث أصبح يحتل مرتبة 120 في عام 2011 بعد أن كان يحتل مرتبة 119 في عام 2010. أظهرت العديد من الاقتصاديات تحسن نسبي سريع في هذا الموضوع، خصوصا أن هناك مجالا كبيرا للتحسن عندما يتعلق الأمر بالتشريعات المتعلقة بهذا الموضوع. وهذا لا يعني أن الأردن لا يتحسن بشكل عام، ومع ذلك، فإنه لا يعني أن التحسن النسبي للأردن بطيء، أو أن الإصلاحات التي تمت لا تملك الأثر الكبير كمثل تلك الإصلاحات في الاقتصاديات الأخرى.

يعد الأردن إحدى خمس اقتصاديات (غيانا، رواندا، الإمارات العربية المتحدة، و فيتنام) قامت بتحسين إطار عمل تنظيمي ذات صلة بتقاسم المعلومات الائتمانية (من أصل 183 اقتصاد قد خضع للدراسة).

وهنا أيضا، أثبتت سوريا تحسنا جذريا. ففي عام 2010، احتلت سوريا مرتبة 119 من أصل 183، بينما في عام 2011 تقدمت إلى 109 من أصل 183. وقد تحسن مؤشر مدى الإفصاح من 6/10 عام 2010 إلى 7/10 عام 2011. وتحسن أيضا مؤشر قوة حماية المستثمر من 4.3/10 عام 2010 إلى 4.7/10 عام 2011.

يعرض هذا الجدول موجزا للبيانات التي تقيس حماية المستثمرين في الدول السبعة التي نقارن بها: (مصر، لبنان، سنغافورة، سوريا، تونس، تركيا، و الإمارات العربية المتحدة).

الدولة	السنة	سهولة ممارسة نشاط الأعمال	حماية المستثمرين		
			المرتبة	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
مصر	DB2010	99	73	8	3
مصر	DB2011	94	74	8	3
لبنان	DB2010	109	92	9	1
لبنان	DB2011	113	93	9	1
سنغافورة	DB2010	1	2	10	9
سنغافورة	DB2011	1	2	10	9
سورية	DB2010	144	119	6	5
سورية	DB2011	144	109	7	5
تونس	DB2010	58	73	5	5
تونس	DB2011	55	74	5	5
تركيا	DB2010	60	57	9	4
تركيا	DB2011	65	59	9	4
الإمارات	DB2010	37	119	4	7
الإمارات	DB2011	40	120	4	7
الأردن	DB2010	107	119	5	4
الأردن	DB2011	111	120	5	4

دفع الضرائب

يتناول هذا الموضوع الضرائب و الاشتراكات الإلزامية التي من المفترض على شركة متوسطة الحجم دفعها أو حجبها في سنة معينة، وبالإضافة إلى مقاييس العبء الإداري في دفع الضرائب.

وهنا أيضا، انخفض أداء الأردن؛ ففي عام 2010 احتل الأردن مرتبة 26 و من ثم انخفض بمقدار 3 مراتب ليصبح 29 في عام 2011. لم يطرأ أي تغيير على عدد مرات الدفع أو وقتها، بينما وصل إجمالي سعر الضريبة كنسبة مئوية من الأرباح إلى 0.1% عام 2011.

وقد أحدثت تونس تحسنا جذريا حيث أنها تقدمت إلى مرتبة 58 في عام 2011 بعد أن كانت 117 في 2010.

يعرض هذا الجدول موجزا للبيانات التي تقيس الإجراءات و الدفع في دفع الضرائب في الدول السبعة التي نقارن بها: (مصر، لبنان، سنغافورة، سوريا، تونس، تركيا، و الإمارات العربية المتحدة).

الدولة	الدولة	السنة	سهولة ممارسة نشاط الأعمال	دفع الضرائب		
				المرتبة	المدفوعات (عدد المرات سنويا)	الوقت (بالساعات سنويا)
مصر	Egypt	DB2010	99	136	29	480
مصر	Egypt	DB2011	94	136	29	433
لبنان	Lebanon	DB2010	109	35	19	180
لبنان	Lebanon	DB2011	113	36	19	180
سنغافورة	Singapore	DB2010	1	5	5	84
سنغافورة	Singapore	DB2011	1	4	5	84
سورية	Syria	DB2010	144	105	20	336
سورية	Syria	DB2011	144	110	20	336
تونس	Tunisia	DB2010	58	117	22	228
تونس	Tunisia	DB2011	55	58	8	144
تركيا	Turkey	DB2010	60	73	15	223
تركيا	Turkey	DB2011	65	75	15	223
الإمارات	UAE	DB2010	37	4	14	12
الإمارات	UAE	DB2011	40	5	14	12
الأردن	Jordan	DB2010	107	26	26	101
الأردن	Jordan	DB2011	111	29	26	101

كما يمكن أن نلاحظ في هذا الجدول، أن تونس قد تحسنت في جميع المقاييس باستثناء إجمالي سعر الضريبة و التي بقيت على حالها في كلتا السنتين.

و قد أحدثت الأردن أيضا تغييرات في القوانين الضريبية: حيث ألغت بعض الضرائب، و تطبيق قانون التدقيق الالكتروني. و يعد الأردن واحدا من 30 اقتصاد قد خفض الأعباء الضريبية و ساهم في تسهيل عملية دفع الضرائب للأعوام 2009/2010.

التجارة عبر الحدود

يبحث هذا الموضوع في الشروط الإجرائية لتصدير و استيراد حمولة موحدة من السلع. و قد تم حساب الوثائق المتعلقة بكل إجراء رسمي؛ ابتداء من الاتفاق التعاقدى بين الطرفين و انتهاء بتسليم البضائع جنباً إلى جنب مع الوقت اللازم لاستكمالها.

وقد انخفض أداء الأردن هنا بمقدار 3 مراتب لتصبح في مرتبة 77 في عام 2011 مقارنة مع 74 في عام 2010، و بذلك تراجع الأردن أيضا إلى أدائه السابق في عام 2009 عندما احتل أيضا مرتبة 77. الوقت اللازم لتحسين الصادرات (17 يوم إلى 14 يوم في عام 2010 و 2011 على التوالي). والوقت اللازم لتحسين الاستيراد (19 يوم إلى 18 يوم في 2010 و 2011 على التوالي). إلا أن تكلفة كلا من الاستيراد و التصدير أخذت بالتزايد (حيث كانت تكلفة الاستيراد في 2010 (\$1,290) و أصبحت (\$1,335) في عام 2011، بينما كانت تكلفة التصدير \$730 في 2010 و أصبحت \$825 في 2011).

وقد حسنت مصر مرتبتها إلى 21 في عام 2011 بعد أن كانت 30 في 2010. في حين بقي عدد وثائق الاستيراد و التصدير على حاله. وقد تم خفض وقت الاستيراد و التصدير، و انخفضت أيضا تكلفة الاستيراد و التصدير. و قد حسنت تونس و الإمارات أيضا مراتبهم (يرجى الرجوع إلى الجدول الثالث).

اعتمدت الجمارك الأردنية نظام . و هذا هو المتوقع لتخليص و تسريع التخليص الجمركي. و بحلول نهاية عام 2011، سيتم تضمين 90% من الوثائق المرتبطة بإجراءات التخليص الجمركي في هذا المخطط

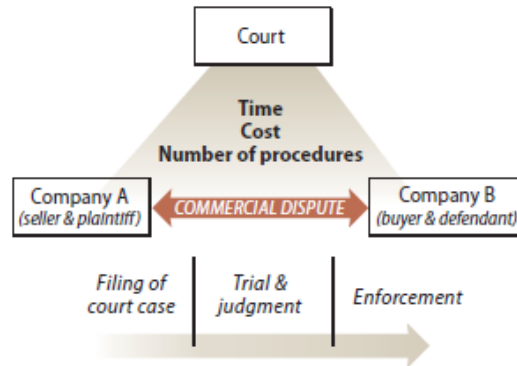
يقدم هذا الجدول موجزا لحالة التجارة عبر الحدود في الدول السبعة التي نقارن بها: (مصر، لبنان، سنغافورة، سوريا، تونس، تركيا، و الإمارات العربية المتحدة).

التجارة عبر الحدود							سهولة ممارسة نشاط الأعمال	السنة	الدولة
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	المرتببة			
823	15	6	737	14	6	30	99	DB2010	مصر
698	12	6	613	12	6	21	94	DB2011	مصر
1,203	35	7	1,002	26	5	95	109	DB2010	لبنان
1,200	35	7	1,000	26	5	95	113	DB2011	لبنان
439	4	4	456	5	4	1	1	DB2010	سنغافورة
439	4	4	456	5	4	1	1	DB2011	سنغافورة
1,625	21	9	1,190	15	8	119	144	DB2010	سورية
1,625	21	9	1,190	15	8	120	144	DB2011	سورية
858	21	7	773	13	4	32	58	DB2010	تونس
858	17	7	773	13	4	30	55	DB2011	تونس
1,063	15	8	990	14	7	72	60	DB2010	تركيا
1,063	15	8	990	14	7	76	65	DB2011	تركيا
579	9	5	593	8	4	6	37	DB2010	الإمارات
542	7	5	521	7	4	3	40	DB2011	الإمارات
1,290	19	7	730	17	7	74	107	DB2010	الأردن
1,335	18	7	825	14	7	77	111	DB2011	الأردن

إنفاذ العقود

يقيس هذا الموضوع الوقت، التكلفة، وتعقيد الإجراءات المرتبطة بحل قضية تجارية بين اثنين من الشركات المحلية ابتداء من قيام المدعي بملفات الدعوى حتى لحظة الدفع الفعلي. و قد صنف هذا الموضوع الاقتصادي بناء على الكفاءة في عمليات تسوية النزاعات، واضعا في اعتباره أن تحسين وظائف المحكمة لا يزال ضروريا لدعم صحي و اقتصاد مستقر. يصف الشكل (1) دراسة حالة هذه التقارير و يفترض: أن النزاع ينطوي على خرق لعقد مبيعات مع ضعف نصيب دخل الفرد من الاقتصاد، و تستمع المحكمة إلى خبير حول جودة البضائع في النزاع.

What are the time, cost and number of procedures to resolve a commercial dispute through the courts?



كان أداء الأردن في عام 2010 (128) و أصبح (129) في 2011. و بقيت الإجراءات و المقاييس في هذا المؤشر دون تغيير. يستغرق إصلاح المحكمة وقتا لتظهر نتائجه ، وكما أن المحاكم و المستخدمين قد اعتادوا على النظام الجديد و استمرت الكفاءة بالتحسن لسنوات عديدة بعد التغيير. ولذلك، عدد الإجراءات ، الوقت، و أخذ التكلفة بالاعتبار لا تتغير فورا مع الإصلاح.

مراتب كلا من لبنان ، مصر ، وسوريا لم تتغير عن 143 و 122 و 176 على التوالي (يرجى الرجوع إلى الجدول الرابع لحساب مفصل عن التغييرات في ترتيب و مقاييس الدول المختلفة المأخوذة بالاعتبار.

في محاولة لتسريع العملية، ركز العديد من الاقتصاديات (وخصوصا أوروبا الشرقية) على تنفيذ الحكم بعد المحاكمة. و كان أحد هذه الاتجاهات لتحريك إنفاذ الأحكام إلى القطاع الخاص عن طريق استبدال الموظفين المنفذين مع ممثلين إنفاذ خاصين. ثمة مبادرة من هذا القبيل (في الاقتصاديات الأفريقية بشكل أساسي) معنية بتقديم المحاكم ذات المطالب الصغيرة و التي تستهدف الشركات الصغيرة التي لا تستطيع تحمل تكلفة أو وقت محكمة نموذجية. و يوفر هذا الحل عمليات مبسطة تأخذ وقتا أقل ، و من الممكن اختيار الأطراف ليمثلوا أنفسهم مما يوفر الرسوم التي كانت في غير هذه الحالة ستذهب إلى المحامين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إصدار القضاة للقرارات بشكل أسرع و رسوم الإيداع أقل. ركزت دول شرق آسيا و المحيط الهادئ على التقليل من تعقيد إجراءات المحاكم. سوف تسمح المملكة العربية السعودية بالإيداع الإلكتروني للمطالب ، و إعداد تلقائي لتواريخ المحكمة ، و ذلك من أجل السعي لتحسين كفاءة إجراءات المحكمة و التقليل من تراكمات الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك مبادرة لزيادة عدد الإجراءات التي من الممكن القيام بها إلكترونيا. في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، انصب الكثير من التركيز على الفوائد المترتبة على استخدام التكنولوجيا في عمليات المحكمة. وأخيرا، في إجراءات الأردن، تم إعادة صياغة متطلبات التكاليف و الوقت للحد من التعقيد و عدم الكفاءة.

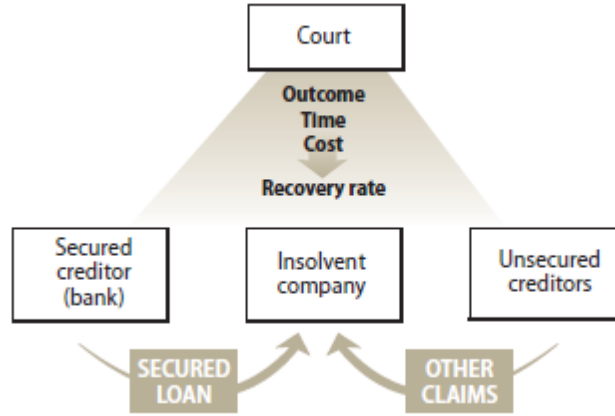
وفي عام 2008، قد أعد الأردن انقسامات تجارية في محاكمه. وتم تعيين قضاة فقط من أجل حالات تجارية. و هذا يعد تقليدا للخيار الأفضل و الأكثر تداولاً في تقديم المحاكم المتخصصة. و قد كانت دبي الدولة الناجحة في حل 58% من القضايا في 2009 أكثر من السنوات السابقة و ذلك عن طريق إنشاء مثل هذه المحاكم المتخصصة.

يعرض هذا الجدول موجزا للبيانات التي تقيس إنفاذ العقود في الدول السبعة التي نقارن بها: (مصر، لبنان، سنغافورة، سوريا، تونس، تركيا، و الإمارات العربية المتحدة).

الدولة	السنة	سهولة ممارسة نشاط الأعمال	إنفاذ العقود		
			المرتببة	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام
مصر	DB2010	99	143	41	1,010
مصر	DB2011	94	143	41	1,010
لبنان	DB2010	109	122	37	721
لبنان	DB2011	113	122	37	721
سنغافورة	DB2010	1	13	21	150
سنغافورة	DB2011	1	13	21	150
سورية	DB2010	144	176	55	872
سورية	DB2011	144	176	55	872
تونس	DB2010	58	76	39	565
تونس	DB2011	55	78	39	565
تركيا	DB2010	60	25	35	420
تركيا	DB2011	65	26	35	420
الإمارات	DB2010	37	133	49	537
الإمارات	DB2011	40	134	49	537
الأردن	DB2010	107	128	38	689
الأردن	DB2011	111	129	38	689

يحدد هذا الموضوع نقاط ضعف قانون الإفلاس الحالي و الاختناقات الإجرائية و الإدارية الرئيسية في عملية الإفلاس. إن ممارسة أنشطة الأعمال تدرس الوقت، التكلفة، ونتيجة إجراءات العسر المالي التي تتطلب هيئات محلية. يوضح الشكل رقم (2) التدابير الأساسية المحددة في هذا الموضوع:

What are the time, cost and outcome of the insolvency proceedings against a local company?



2 مصدر الشكل 2: ممارسة أنشطة الأعمال 2011، تصفية النشاط التجاري، صفحة 77

و الهدف هنا هو تحسين سرعة الإجراءات، خفض التكاليف، و تحقيق أقصى قدر من استمرار مشاريع قابلة للاستمرار – حيث أن كل منها تصف اقتصاديات ذات مستوى أداء عالي. في السنوات الأخيرة، انصب المزيد من التركيز على إحياء عمل قابل للاستمرار و توفر إجراءات إعادة تنظيم قوية بدلا من النهج الأقدم و الأكثر صرامة للعسر المالي.

و هنا، انطلق أداء الأردن من 97 في 2010 إلى 98 في 2011 (أي متراجعة بفارق نقطة واحدة). و لم يطرأ أي تغيير على الوقت و التكلفة المطلوبة لتصفية نشاط تجاري (التكلفة كنسبة مئوية من قيمة العقار)، و مع ذلك معدل الاسترجاع (سنت على الدولار) أصبح 26.9 في 2011 بعد أن كان 27.3 في 2010. فالأردن الآن في عملية تنقيح الإفلاس و العسر المالي.

وقد انخفض أداء الأردن من 115 في 2010 إلى 119 في 2011 ولكن ازدادت في معدل الاسترجاع بحيث أنها كانت 21.1 في 2010 و أصبحت 20.2 في 2011. ولكن يعد معدل الاسترجاع في الشرق الأوسط منخفض نسبيا (33.0 سنت على الدولار) مقارنة مع معدل الاسترجاع في المناطق الأخرى. (منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية: 69.1 سنت على الدولار، المتوسط العالمي: 37.7 سنت على الدولار).

وفقا لنتائج و توصيات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، فإن المزايا التي من الممكن أن تعزز نظام الإفلاس هي :

- (1) توفر آليات تنسيق الدائن/ لجان الدائن؛ وهذا يعطي الدائنين السيطرة على إجراءات الإفلاس.
- (2) إداريين مؤهلين للتعامل مع أوراق الإفلاس و هذا ما يضمن أن الشركات القابلة للاستمرار لديه فرص أعلى للإحياء من الشركات غير القابلة للاستمرار و التي يجب أن تحصل على أكبر قدر من السيولة قبل التصفية.
- (3) إطار العمل الذي يسهل من المفاوضات بين الأطراف. و هذا بشكل أساسي لتخفيف العبء على المحاكم عن طريق الحد من مشاركتها في الحالات التي يكون فيها الأطراف غير قادرين على التوصل إلى اتفاق من تلقاء أنفسهم.
- (4) وأخيرا، عملية قضائية فعالة.

يعرض هذا الجدول موجزا للبيانات التي تقيس سهولة تصفية نشاط تجاري في الدول السبعة التي نقارن بها: (مصر، لبنان، سنغافورة، سوريا، تونس، تركيا، و الإمارات العربية المتحدة).

تصفية النشاط التجاري	سهولة		
----------------------	-------	--	--

الدولة	السنة	ممارسة نشاط الأعمال	المرتبة	معدل استرداد الدين سنتات عن كل دولار)	المدة الزمنية (بالسنوات)	التكلفة (% من قيمة موجودات التقليسة)
مصر	DB2011	99	131	16.8	4.2	22
مصر	DB2010	94	131	17.4	4.2	22
لبنان	DB2011	109	122	19	4	22
لبنان	DB2010	113	122	19.8	4	22
سنغافورة	DB2011	1	2	91.3	0.8	1
سنغافورة	DB2010	1	2	91.3	0.8	1
سورية	DB2011	144	88	29.5	4.1	9
سورية	DB2010	144	95	27.4	4.1	9
تونس	DB2011	58	34	52.3	1.3	7
تونس	DB2010	55	37	51.7	1.3	7
تركيا	DB2011	60	119	20.2	3.3	15
تركيا	DB2010	65	115	21.1	3.3	15
الإمارات	DB2011	37	143	10.2	5.1	30
الإمارات	DB2010	40	143	11.2	5.1	30
الأردن	DB2010	107	97	27.3	4.3	9
الأردن	DB2011	111	98	26.9	4.3	9